الأمم المتحدة S/2017/988

مجلس الأمن

Distr.: General
27 November 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخامس والأربعين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/982):

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على شواغلها التي سبق أن أثارتها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتؤكد على أن التقرير الحالي، رغم ما تضمنه من تحسينات، لا يزال بحاجة ماسّة للمزيد من الوضوح والشفافية والمهنية التي تقتضيها مصداقية العمل. وتؤكد بأن الأساس الذي يتوجب على معدي التقرير الانطلاق منه في إعداد تقاريرهم هو احترام مضامين القرارات الأممية آنفة الذكر، وفي مقدمتها الالتزام الكامل باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وتقديم الدعم الإنساني لكل المحتاجين في الجمهورية العربية السورية أينما كانوا ودون تسييس أو انتقائية.

وتشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى ما يلي:

- لا يزال التقرير الحالي، وعلى غرار سابقيه، مشوباً بعيب جسيم يتمثل في اعتماد معديه على مصادر مسيّسة لا مصداقية لها ويسميها التقرير ”مصادر مفتوحة“ غير معروفة الهوية، في حين يتجاهلون المصادر الحكومية الموثوقة، لا بل حتى تقارير ممثلي الأمم المتحدة العاملين في سورية التي تقر بجهود الحكومة السورية وتعاونها في المجال الإنساني والتسهيلات المقدمة لعملهم.
- يقر التقرير بأن الأمم المتحدة نجحت في إيصال مساعدات إنسانية إلى ملايين المحتاجين داخل سورية وهذا ما كان ليتم لولا التسهيلات التي تقدمها الدولة السورية ومؤسساتها.
- تستهجن الحكومة السورية استمرار معدي التقرير التركيز على قوافل المساعدات الإنسانية التي تسيرها وكالات الأمم المتحدة في سورية، وإصرارهم على تجاهل القوافل التي يتم تسييرها بالتعاون بين الهلال الأحمر العربي السوري وجهات أخرى من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الرجاء إعادة استعمال الورق

- تأسف الحكومة السورية لحديث معدي التقرير عمّا أسموه ”العوائق الإدارية والقيود التي تفرضها عمدا أطراف النزاع“ التي يقولون أنها تقيد إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة. وتؤكد في هذا السياق بأنها تقدم كل التسهيلات الممكنة لإيصال هذه المساعدات طالما أنها موجهة لمستحقيها من المواطنين السوريين وتم الترتيب لها وفقاً للقوانين والأنظمة السورية النافذة.

- يواصل معدو التقرير، رغم ما يبدونه من رغبة بفتح صفحة جديدة في التعاون مع الحكومة السورية، استخدام هذه السانحة دورياً لإيراد مزاعم وادعاءات لا أساس لها من الصحة بهدف الإساءة لصورة وجهود الحكومة السورية، وخدمة أهداف سياسية لبعض الدول ذات النفوذ السلبي في الأمم المتحدة، من بينها الترويج لـ ”الحاجة الماسة“ لتمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وتصويره على أنه عنصر حاسم للاستجابة الإنسانية في سورية.

- تأسف الحكومة لاستمرار موظفي الأمانة العامة بالمبالغة في استخدام مصطلح ”المناطق المحاصرة“، وإيراد معلومات مضللة عند الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية في ريف دمشق وتجاهل أن مواطني الغوطة الشرقية هم محاصرون من الداخل من قبل التنظيمات المسلحة المختلفة المتواجدة فيها التي تستغل المدنيين وتستخدمهم كدروع بشرية، وتقوم بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية واحتكارها وتوزيعها على مناصريها أو بيعها للمحتاجين بأسعار باهظة على غرار ما حصل سابقاً في أحياء حلب الشرقية.

- ترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بالترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على عدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلّحة المنتشرة في المناطق المستهدفة، وهو أمر تعرفه الأمم المتحدة ذاتها والدول الساعية لتمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) حق المعرفة. وتؤكد الحكومة السورية مجدداً أنَّ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية لا تزال عاجزة عن التحقق من وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها من المدنيين السوريين. كما تذكّر بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدّة استمرار معدي التقرير بمحاباة تركيا والأردن وكيل المديح لهما في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود.

- تعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية الواردة عبر الحدود إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقاً.

- تجدد الحكومة السورية التعبير عن إدانتها لاستمرار تجاهل معدي التقرير للتدخل التركي السافر في سورية واحتلاله جزءاً من أراضيها، وتطالب مجلس الأمن مجدداً بالاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء هذا الاحتلال.

- تؤكد الحكومة السورية على ضرورة قيام معدي التقرير باطلاع الدول الأعضاء بصدق عما تحقق من تقدّم ملموس في إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها بفعل تحرير الحكومة السورية وحلفائها معظم الأراضي السورية من رجس الإرهاب.

- ترفض الحكومة السورية رفضاً قاطعاً استمرار معدي التقرير بمحاباة ما يسمى ''التحالف الدولي'' وأعضائه، وذلك من خلال الاكتفاء بتعداد الغارات الجوية التي نفذها التحالف على بعض المدن السورية، وتجاهل الإشارة إلى إقرار التحالف بأن هذه الغارات أدت إلى سقوط المئات من المدنيين، وكذلك تجنب التقرير تحميل التحالف مسؤولية الدمار الذي ألحقه بمدينة الرقة والمجازر التي ارتكبها في المدينة واستخدامه الأسلحة المحظورة دولياً ضد المدنيين في سورية، وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتجدد مطالبتها بحل هذا التحالف غير الشرعي ووقف جرائمه بحق السوريين فوراً.

- من المؤسف استمرار إخفاق معدي التقرير، رغم مطالبات الحكومة السورية وبعض أعضاء مجلس الأمن المستمرة، في الوفاء بمسؤولياتهم لوضع الرأي العام العالمي بصورة معاناة السوريين معيشياً وإنسانياً جرّاء الإجراءات القسرية الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على سورية، والتي تعددت آثارها السلبية، وبخاصة في القطاع الطبي، وطالت حتى أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سوريا، وأدت إلى وقف عدد من مشاريعها الحيوية للاستجابة لاحتياجات السوريين.

- تشير الحكومة السورية إلى ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أيّة كيانات انفصالية أو مع ''مجالس محلية'' غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة، كما تدعو الأمم المتحدة ووكالاتها للامتناع عن أي استخدام لمعبر فيش خابور وعدم التعاون مع أي منظمات دخلت عبره إلى الأراضي السورية بشكل غير شرعي.

- تشدد الحكومة السورية على موقفها الرافض لاستمرار معدي التقرير في محاولة شرعنة الجماعات الإرهابية المنتشرة في سورية من خلال إطلاق مسميات غير قانونية عليها كتسميتها بـ ''جماعات المعارضة المسلّحة غير التابعة للدولة'' أو ''السلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها مجموعات المعارضة المسلحة من غير الدول''، وترفض تجاهل معدي التقرير الإقرار بأن ما يسمى ''الجماعات المعارضة غير التابعة للدولة'' المتواجدة في مناطق الغوطة الشرقية وجوبر واليرموك، هي من تنظيمي ''جبهة النصرة'' و ''داعش'' الإرهابيين أو الجماعات المرتبطة بهما. وتعتبر الحكومة السورية أن نهج معدي التقرير في هذا الشأن غير مسؤول ويستوجب المساءلة ويتناغم ومساعي التنظيمات الإرهابية كـ ''هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة)'' الإرهابية مثلاً لشرعنة وجودها في بعض المناطق السورية من خلال إطلاق تسميات ''جمعيات خيرية'' على مقراتها والهيئات التابعة لها.

- تأسف الحكومة السورية لعدم إقرار معدي التقرير، عند إشارتهم إلى أن تمويل خطة الاستجابة وصل فقط إلى ٤٣ في المائة، يعود إلى عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية، وفرضهم للشروط المسيسة لتمويل المنظمات الدولية العاملة في سورية، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لعرقلة الاستجابة الإنسانية للمحتاجين السوريين ولعرقلة دعم الخطط الحكومية الرامية إلى إعادة تأهيل البنى التحتية وعودة المهجرين إلى مناطقهم بعد أن تم إعادة الأمن والاستقرار إليها.

- أما فيما يتعلق بعدد المنظمات غير الحكومية الدولية المسموح لها بالعمل في الجمهورية العربية السورية فهو ٢٧ منظمة حتى تاريخه وليس ٢٣ كما ورد في التقرير، وتجري دراسة طلبات مقدمة من منظمات أخرى للترخيص لها بالعمل في سورية.

- تجدد الحكومة السورية التأكيد على موقفها من المحكمة الجنائية الدولية والدعوات الرامية لإحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إليها، وتؤكد عدم انطباق صلاحيات المحكمة على الأوضاع في سورية وأن هذه المحكمة فقدت أي مصداقية لها وتحولت إلى أداة سياسية بيد البعض لاستهداف دول بعينها لغايات سياسية دنيئة بعيداً عن متطلبات العدالة. كما تجدد الحكومة السورية التأكيد على مضمون رسالتها الموجهة إلى الأمين العام (A/71/799) بخصوص العيوب القانونية الجسيمة التي شابت قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ المتعلق بـ ”الآلية الدولية للتحقيق والمساءلة“.

- تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأنَّ حلَّ الأزمة في سورية هو حلٌ سياسي، أساسه الحوار السوري – السوري بقيادةٍ سوريةٍ دون تدخل خارجي ودون شروطٍ مُسبقة. وتُذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيداً عن التسييس. وتؤكد أيضاً على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية لإنجاح اجتماعات أستانة وجنيف، واستعدادها لحضور مؤتمر الحوار الوطني السوري المزمع عقده في مدينة سوتشي الروسية.

- تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحةِ الإرهابِ وتجفيفِ منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال كامل للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر **منذر**
الوزير المفوض
القائم بالأعمال بالنيابة